المنظمة الدولية للهجرة - العراق

موجز سياسة سبل العيش رقم 3

تأثير ارتفاع الأسعار عالمياً على السلع المستوردة للمنتجين العراقيين الذين يمكن أن يعانوا من الهشاشة

IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة
KOICA Korea International Cooperation Agency
Funded by the European Union
KFW
USAID من الشعب الأمريكي

المنظمة الدولية للهجرة – العراق

موجز سياسة سبل العيش رقم 3

تأثير ارتفاع الأسعار عالمياً على السلع المستوردة للمنتجين العراقيين الذين يمكن أن يعانوا من الهشاشة

IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة
KOICA Korea International Cooperation Agency
Funded by the European Union
KFW
USAID من الشعب الأمريكي

ان الآراء الواردة في التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة الدولية للهجرة. ولا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بحدودها.

المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بالمبدأ القائل بأن الهجرة الإنسانية والمنظمة تفيد المهاجرين والمجتمع. بصفتها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: المساعدة في مواجهة التحديات التشغيلية للهجرة؛ تعزيز فهم قضايا الهجرة؛ تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ والحفاظ على كرامة الإنسان ورفاه المهاجرين.

الناشر: االمنظمة الدولية للهجرة
مجمع يونامي (ديوان 2)،
المنطقة الدولية،
بغداد، العراق
البريد الإلكتروني: iomiraq@iom.int
ألموقع الالكتروني: iraq.iom.int

تم إصدار هذا المنشور بدون تحرير رسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

تم تصميم التقرير من قبل We2. www.we2.co

الاقتباس المطلوب: المنظمة الدولية للهجرة 2022 ،(IOM). موجز سياسة سبل العيش رقم 2: المِنَح النقدية المشروطة خلال جائحة كورونا في العراق، كانون الثاني 2022.

© IOM 2022

بعض الحقوق محفوظة. يتم توفير هذا العمل تحت
Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivs 3.0 IGO License (CC BY-NC-ND 3.0 IGO).*

لمزيد من المواصفات، يرجى الاطلاع على حقوق النشر وشروط الاستخدام.

لا ينبغي استخدام هذا المنشور أو نشره أو إعادة توزيعه لأغراض تهدف في المقام الأول أو موجهة نحو ميزة تجارية أو تعويض نقدي، باستثناء الأغراض التعليمية على سبيل المثال ليتم تضمينها في الكتب المدرسية.

الموافقات: يجب تقديم طلبات الاستخدام التجاري أو المزيد من الحقوق والترخيص إلى publications@iom.int.

* https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/legalcode

المحتويات

ملخّص تنفيذي 5

الدروس المُستفادة 7

السِياق 8

مربّو الدواجن العراقيون 11

مزارعو الطماطة العراقيون 12

الاعتبارات الخاصة بالسياسة العامة 13

التدخلات المحتمَلة 13

انعكاسات نهائية 15

ملخّص تنفيذي

في الخامس عشر من آذار عام 2022، قدرّت المنظمة الدولية للهجرة أنّ حوالي 20,148 شخصاً عبر عَشر محافظات في العراق قد نزحوا بسبب شحّة المياه والعوامل المناخية.[1] وسبق في عام 2021، أن مرّت سوريا أيضاً بأسوأ موجة جفاف شهدتها البلاد منذ 70 عاماً، يمكن أن تؤدي إلى نزوح مزيد من السوريين.[2] الذين يعيش 240,000 شخصاً منهم كلاجئين في العراق.[3] كان انخفاض الإنتاجية الزراعية لعدم الصيانة وتقليل التكاليف من قبل المزارعين، سِمة من سِمات الزراعة في العراق على مدى العقدين الماضيين، الأمر الذي جعل هذا البلد يعتمد على الواردات لتلبية احتياجاته الغذائية المحلية. كما تأثرت الأسَر العراقية التي تعتمد على هطول الأمطار لإنتاج أعلاف الماشية، أو نزحت في كثير من الحالات.[5] وعلى الرغم من الجهود الحكومية لدعم سلاسل قيمة القمح والشعير من خلال دعم المزارعين بأسعار أعلى من السوق، دفعت ظروف الجفاف في عام 2021 وزارة الزراعة إلى المصادقة على خطط تهدف إلى الحدّ من الزراعة الإروائيّة. من جهة أخرى فإن احتلال موانئ أوكرانيا المحاصرة قد يؤدي إلى عدم تصدير القمح من هذه الدولة حتى لو تمّ الحصاد فيها. وبسبب ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والذرة نتيجة للحرب في أوكرانيا، تواجه الأسَر ذات الدخل المنخفض في العراق ارتفاعاً في أسعار المواد الأساسية في عام 2022.[7] كما يواجه المنتجون الذين يعتمدون على القمح والذرة والشعير كمدخلات لمنتجاتهم أسعاراً متزايدة، وبدأوا في منتصف عام 2022 باللجوء إلى وسائل تكيّف سلبية؛ منها على سبيل المثال تسريح العمال والتعاقد مع الشركات، الأمر الذي من شأنه أن يفاقم من انعدام الأمن الغذائي لدى الفئات الهشّة من الباحثين عن عمل. يبحث هذا الموجز تأثير ارتفاع أسعار القمح والذرة والأسمدة على سلعتين بالتحديد، هما: الدواجن والطماطة، مع التركيز على جنوب العراق. ويقترح الموجز بعض التدخلات التي يمكن أن تُتخَّذ على المدى القصير أو المتوسط للحدّ من آليات التكيّف السلبية. وحيث أن الحرب في أوكرانيا قد أثرّت بالفعل على أسعار القمح، فإن ارتفاع أسعار الأسمدة أيضاً يمكن أن يجعل مزارعي الطماطة يتخذون قرارات من شأنها أن تؤثر على الإنتاج والقدرة التنافسية والنتائج. ويمكن للإجراءات المُنسَّقة التي تتخذها الأمم المتحدة والحكومة في الوقت الحاضر أن تساعد في تعزيز إنتاجية الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، وأن تسهم في تعزيز قدرة الشركات على الصمود بوجه الصدمات الاقتصادية المستقبلية.

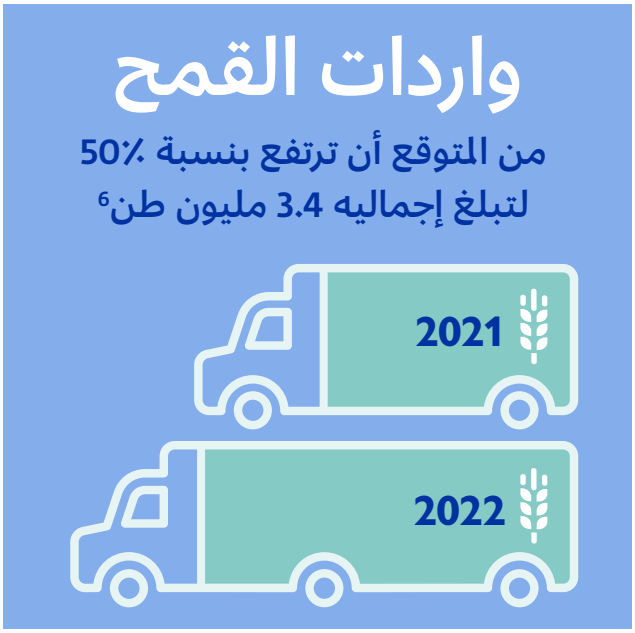

1 المنظمة الدولية للهجرة، 2022. مصفوفة تتبّع النزوح الطارىء – النزوح الناجم عن تغيّر المناخ – وسط وجنوب العراق، https://reliefweb.int/report/iraq/dtm-emergency-tracking-climate-induced-displacement-central-and-southern-iraq-data.

2 أكتد وآخرون، 2021. أزمة المياه والجفاف يهددان أكثر من 12 مليون شخص في سوريا والعراق، https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/water-crisis-and-drought-threaten-more-12-million-syria-and-iraq.

3 المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2021: https://eceuropa.eu/echo/where/middle-east/iraq_en.

4 تشير التقديرات الإجمالية إلى انخفاض إجمالي بنسبة 50٪ في زراعة المناطق المروّية في البلاد، وفقاً للشبكة العالمية للمعلومات الزراعية.

5 https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/202112215837860_ET_ClimateDisplacement_Ninewa_Dec_2021_Public.pdf.

6 https://www.world-grain.com/articles/16785-drought-forcing-iraq-to-increase-wheat-imports#:~:text=The%202D23,much%20lower%2C%20the%20USDA%20said%USDA%20forecasts%202022.

7 ويكينز، 2022. آثار الحرب على أسعار الأغذية والأمن الغذائي في البلدان التي يحتمل أن تكون عرضة للخطر، https://www.sparc-knowledge.org/sites/default/files/documents/resources/Briefing-paper_Ukraine_(Pr2)Final.pdf.

الشكل 1. ارتفاع واردات العراق من القمح بمرور الوقت[8]

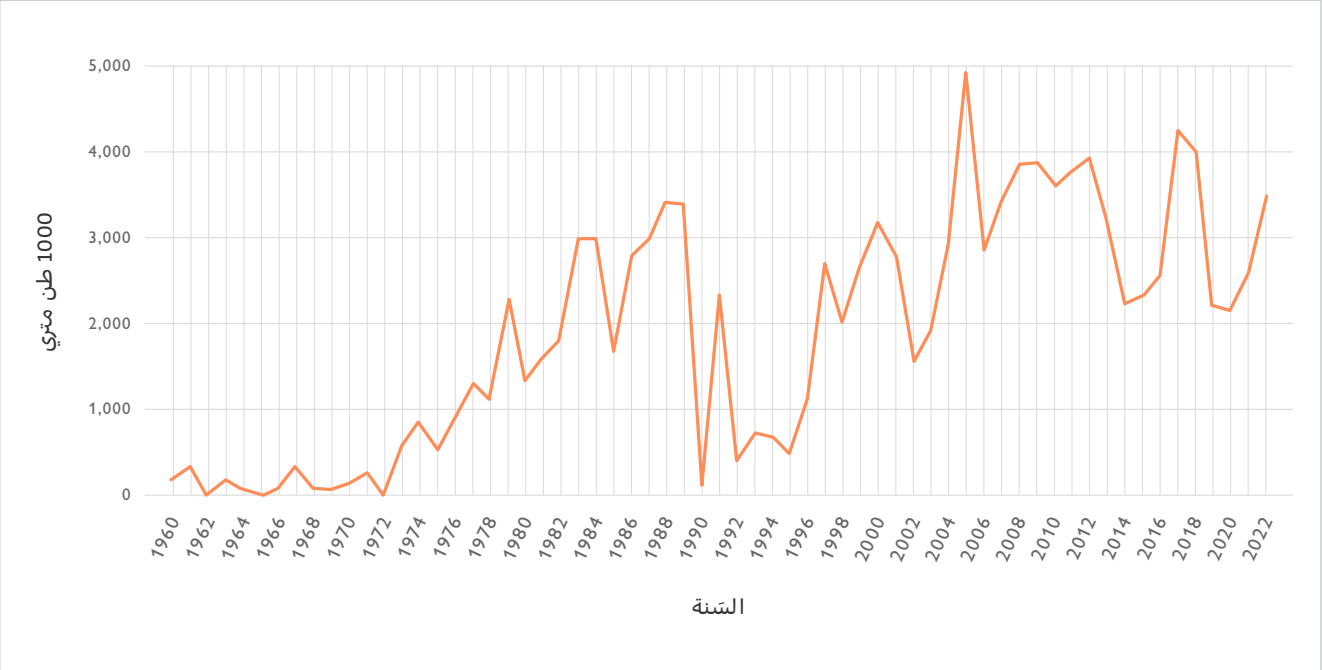

8 واردات العراق السنوية من القمح (1000 طن متري) (indexmundi.com).

الدروس المُستفادة

يمكن استخلاص الدروس من الأزمات التي شهدتها البلاد خلال عام 2020 نتيجة لانخفاض قيمة الدينار العراقي والقيود المفروضة على ممارسة الأعمال التجارية التي اتخِذَت للتخفيف من جائحة كورونا.

وتشمل هذه الدروس ما يلي:

1. **يمكن أن يؤدي النقص في المعلومات إلى قرارات خاطئة:** في التحليل الاقتصادي القياسي يتحسّن الأفراد بشكل مثالي. كأن يتحوّلوا على سبيل المثال، من زراعة محصول معيّن إلى زراعة محاصيل أخرى كالباذنجان والبامية؛ وبمجرد أن يُسمَح باستيراد الطماطة يغرقون السوق بأسعار أرخص. أما في العراق، ونتيجة لقلّة المعلومات المتاحة عن السوق، كاحتمال إغلاق الحدود وفتحها، فيتخذ المزارعون قراراتهم غالباً استناداً على الائتمان المتاح لهم، أو مهاراتهم ومعرفتهم المتاحة، أو الشبكات التي اعتمدوا عليها في المواسم السابقة (بما في ذلك شبكات العمال والعوامل والأسواق) على أمل أن يكون هناك تنظيم أفضل للواردات في المستقبل القريب. ففي عام 2020، اضطر مزارعو الطماطة إلى البيع بأسعار أقل من التكلفة؛ وفي عام 2021 بالكاد حققوا أرباحاً. وفي الوقت الحاضر، يرغب بعض مزارعي الطماطة في التحول إلى زراعة البامية والباذنجان والثوم، لكنهم يفتقرون إلى الموارد المالية اللازمة لذلك، فيستمرون في تأجيل مثل هذه القرارات، على أمل أن تُغلَق الحدود مرة أخرى قريباً.

2. **المعونات المعقدّة قد لا تفيد:** قد يكون التأمين الزراعي، ودعم الأسمدة، وخطط التمويل غير الواضحة أقل ملاءمة للأسَر الريفية في العراق من التحويلات النقدية البسيطة. قد لا يكون الأشخاص غير المشاركين في الخدمات المالية الرسمية هم الذين يقدرون الخدمات على أقل تقدير، لكن الذين يفهمون القواعد قلّة. ففي ذروة جائحة كورونا على سبيل المثال، فضّلت الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة، الحصول على ائتمان المجهزين أو الائتمان غير الرسمي من الأصدقاء والعائلة على الائتمان التجاري. ويعزى ذلك غالباً إلى التعقيدات والمتطلبات اللازمة للتقديم. وفي الوقت نفسه، أصبح المصرف التعاوني الزراعي، الذي قدم عدة قروض مختلفة، تحت الحراسة القضائية.

3. **الاتجاهات السلوكية نتيجة للسياسات لا تشكّل خطراً أخلاقياً:** قد نميل إلى أن نعزو الممارسات غير الفعالة على طول سلاسل قيمة البيض والطماطة إلى مخاطر أخلاقية، علماً أن المِنَح أو التحويلات النقدية متاحة، لكن أصحاب الأعمال والمشاريع يفعلون أقل من ذلك لتسويق سلعهم ومنتجاتهم أو الحفاظ على ارباحهم؛ والحال لم تكن كذلك. ففي ذروة جائحة كورونا، لاحظت المِنح التي تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتعافي من آثار الجائحة، أن المشاريع التي تم دعمها زادت من تسويقها بعد حصولها المنحة. في حين أن المشاريع غير المدعومة شرعت في تسريح عمالها كوسيلة تكيّف شائعة. وما تزال الشركات والمشاريع تبدي شهية للقروض والخدمات المالية التجارية، رغم أن مستويات انتاجها ما زالت منخفضة.

آخذين هذه الدروس بعين الاعتبار، ما الذي يمكن أن نتوقعه بالفعل لدعم مزارعي الدواجن والطماطة في العراق؟

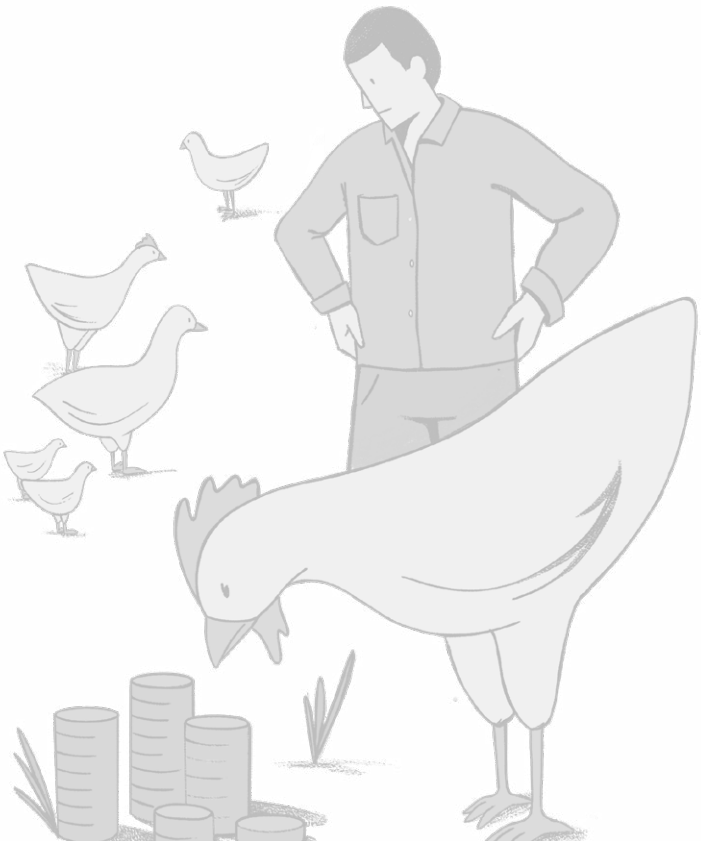

السِياق

تسببت أزمة الغذاء العالمية في الفترة 2007-2008 بأعمال شغب في أكثر من 30 بلداً، وغالباً ما ارتبطت بالاضطرابات السياسية التي أدت إلى الربيع العربي.

وحيث أن حساسية الدول للصدمات الاقتصادية الخارجية سلبية بشكل عام، فإن الدول ذات القطاعات الزراعية المدعومة بشكل كبير قد تكون قادرة على زيادة أو توسيع نطاق البرامج الحالية لدعم القطاع الخاص. وفي حال ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، وبغية تجنب الانخفاض في المدخول الغذائي، ينبغي السيطرة على الأسعار، أو توفير التحويلات النقدية. وكانت البصرة قد شهدت بالفعل احتجاجات ضد ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفي 10 نيسان، وبعد مظاهرة عند معبر الشلامجة الحدودي، أعلن العميد حبيب كاظم مدير المعبر عن تخفيف متطلبات الدخول والقيود المفروضة على الشاحنات التي تنقل المواد الغذائية، ووعد المتظاهرين بأنه لن يطلب من المستوردين الحصول على إجازة خلال الأيام العشرة المقبلة، ولن تكون هناك قيود على كميات البضائع المستوردة.

وفي الوقت نفسه، تعاني مزارع الدواجن في جميع أنحاء البصرة حالياً من ارتفاع أسعار الأعلاف؛ في حين يكافح مزارعو الطماطة لبيع الطماطة بسعر مرتفع يكفي لتغطية الديون التي تكبدوها خلال جائحة كورونا عام 2020. وكانت المنظمة الدولية للهجرة قد زارت 67 مزرعة للدواجن والطماطة والتمور والأسماك في البصرة في شهر نيسان من عام 2022، واطلعت على تأثير ارتفاع أسعار القمح بالفعل على منتجي الدواجن والبيض.

> "يجب أن أشتري علف الدجاج لمزرعتي بسعر 570 دولار أمريكي للطن الواحد، وأنا أحتاج إلى 7 أطنان يومياً. قبل الحرب في أوكرانيا كان سعر الطن الواحد 420 دولاراً. أنا اليوم أدفع يومياً على شراء العلف 120 دولاراً أكثر.

في أواخر شهر نيسان، يقوم معظم مزارعي الطماطة بجمع محصولهم ويستعدون لإعداد أراضٍ جديدة لزراعتها في الموسم القادم. ومن المرجح أن ارتفاع أسعار الأسمدة في جميع أنحاء العالم سيستغرق بضعة أشهر، وسيؤثر بشدة على مزارعي الطماطة في البصرة. ومن جهة أخرى، لاحظ المزارعون ارتفاع أسعار فوسفات الأمونيا وحمض الدبالية واليوريا. وحين سئل المزارعون عن خططهم بهذا الصدد، أشاروا إلى أنه سيتعين عليهم تقليل مساحة الأراضي التي سيزرعونها، مما سيؤدي بالتالي إلى انخفاض الإنتاج.

تشير التقديرات إلى أن الأسعار في جميع أنحاء العالم قد ارتفعت بنسبة 89٪ للقمح، و82٪ لبعض الأسمدة،[9] رغم أن برنامج الأغذية العالمي في العراق كان قد أشار في آذار من عام 2022 إلى ارتفاع سعر القمح بنسبة 9٪ فقط، مع ارتفاع سنوي بنسبة 26٪. مع ذلك، وإلى جانب انخفاض قيمة الدينار والأجور اليومية، انخفضت القوة الشرائية أيضاً بمقدار النصف تقريباً.[10]

9 معهد البيانات المفتوحة (ODI) "تأثير الحرب على أسعار الأغذية والأمن الغذائي في البلدان التي يحتمل أن تكون ضعيفة" لجنة سبارك (SPARC).
10 تقرير مراقب السوق العراقي – آذار 2022 | برنامج الأغذية العالمي (wfp.org).

الجدول 1. أسعار الحبوب والأسمدة والنفط في جميع أنحاء العالم[11]

	أيلول 2021 دولار أمريكي/ طن	أواسط آذار 2021 دولار أمريكي/ طن	التغيّر (العامل)
القمح، تموز 2022	202.1	382.1	1.89
الذُرة، تموز 2022 ومستقبلاً	157.5	276.9	1.76
فول الصويا، تموز 2022 ومستقبلاً	330.7	600.4	1.82
يوريا الخليج الأمريكي، آذار 2022	440.0	800.0	1.82
البوتاس، الموريات، أواخر شباط 2022	265.0	392.0	1.48
النفط، مؤشر غرب تكساس وخام برنت. سعر البرميل بالدولار الأمريكي	70.0	105.0	1.50

لحسن الحظ مع ارتفاع أسعار النفط، ستتمكن حكومة العراق من تحمل تكاليف نظام البطاقة التموينية المكلف. إذ يُعّد هذا النظام أحد أكبر برامج دعم المواد الغذائية على مستوى العالم، رغم أنه لا يعمل بشكل مثالي. وتفيد تقارير برنامج الأغذية العالمي أن نظام البطاقة التموينية في كانون الثاني من عام 2022، تمكن من توزيع خمس مواد من أصل ستّ مواد أساسية؛ وفي 22 شباط وزعت البطاقة التموينية دقيق القمح فقط.[12]

كان للواردات في القطاع الزراعي، وانخفاض القوة الشرائية والجفاف تأثير كبير على الإنتاج، حتى قبل الحرب الأوكرانية. ووفقاً لدراسات أجرتها المنظمة الدولية للهجرة مع أكثر من 3,900 أسرة، فإن 86٪ من المزارعين الذين شملهم الاستطلاع في جنوب العراق اشاروا إلى انخفاض الإنتاج منذ 5 سنوات، فيما أشار 72٪ من رعاة الماشية إلى تناقص قطعانهم.

الجدول 2. الأنشطة الزراعية للأسَر الريفية

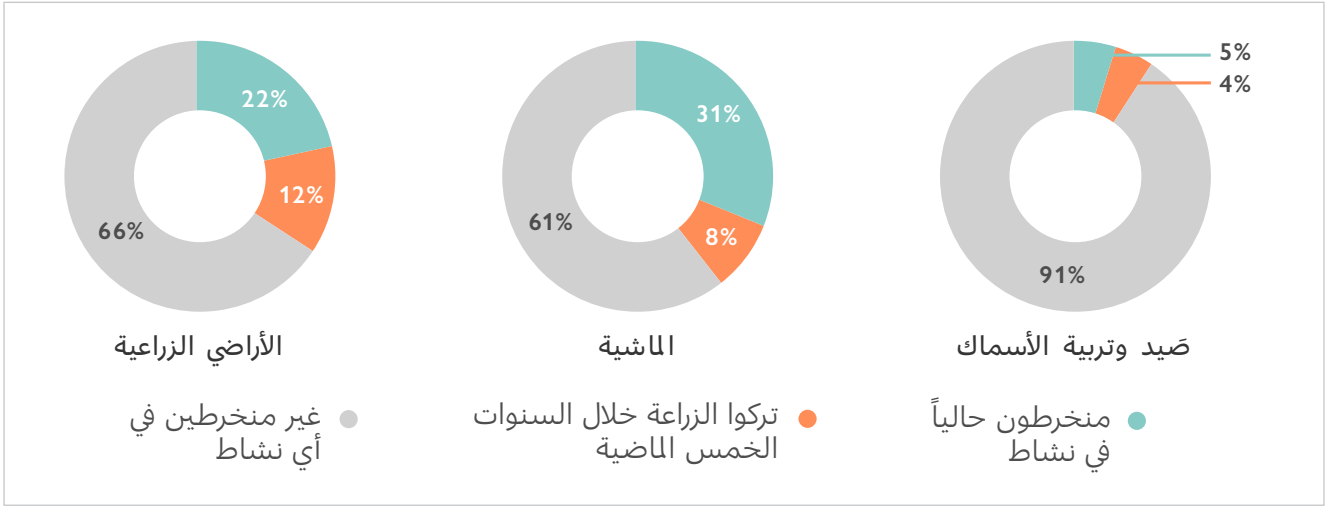

11 معهد البيانات المفتوحة (ODI) "تأثير الحرب".
12 نفس المصدر السابق.

كما أشار 12٪ من المزارعين و8٪ من أصحاب الماشية في المناطق الريفية إلى أنهم تخلوا عن الزراعة في السنوات الخمس الماضية. وذكرَ 76٪ من المزارعين الذين هجروا الزراعة أنهم اضطروا لذلك بسبب نقص المياه. وينعكس هذا النمط لدى أصحاب الماشية، الذين يعتمدون على المياه أيضاً في تربية الماشية (يلي ذلك نقص الغذاء، الذي غالباً ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنقص المياه).[13]

الجدول 3. أسباب انخفاض الأنشطة متشابهة لكلا القطاعين ولأولئك الذين هجروا تلك الأنشطة نهائياً

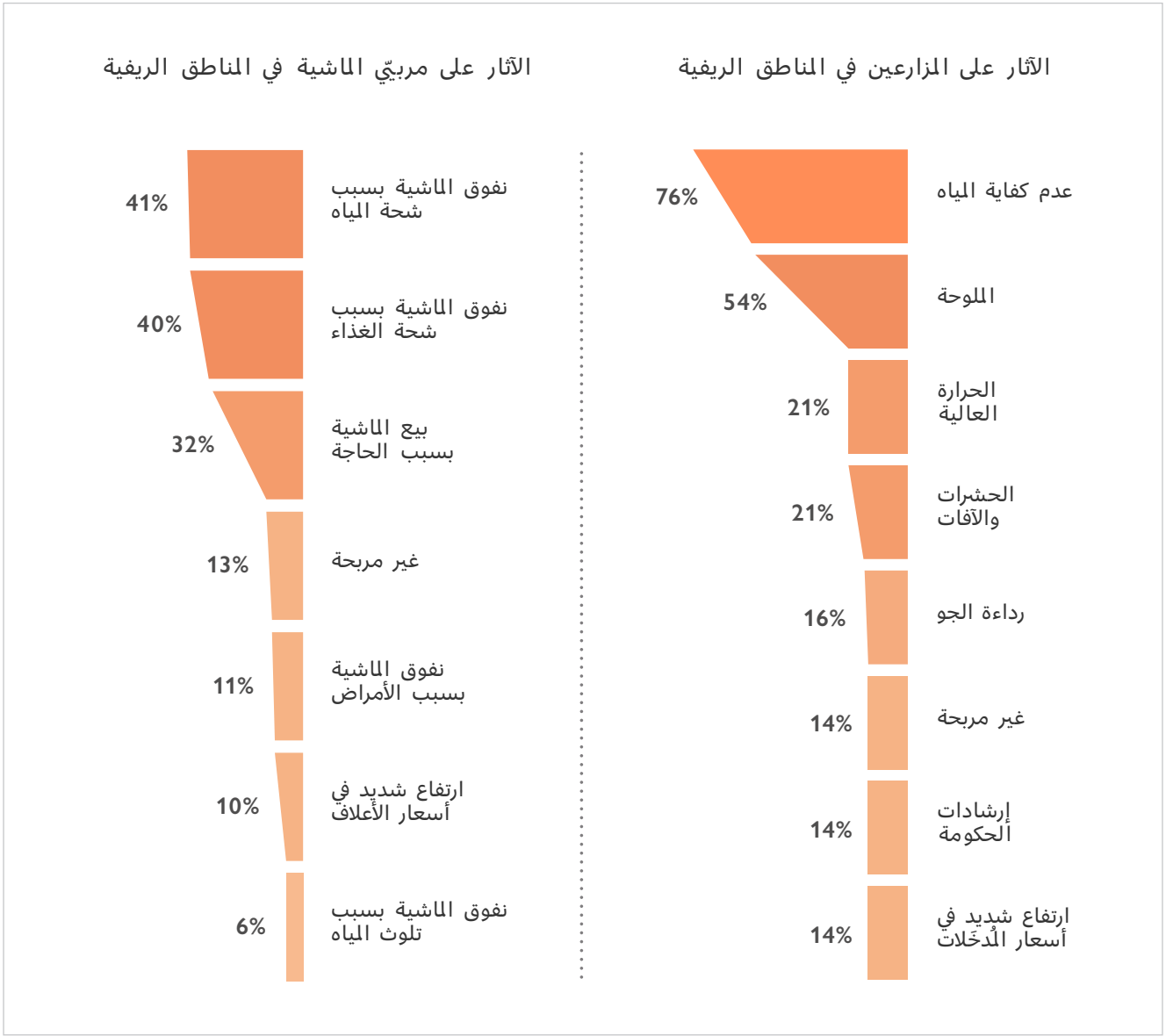

13 المنظمة الدولية للهجرة، يصدر قريباً، مناخ من الهشاشة: التنميط الأسري في جنوب العراق.

يتطرق هذا الموجز بالتفصيل إلى سلعتين تحديداً، هما الدواجن والطماطة، لفهم المزيد عن التحديات التي تواجهها كل سلعة؛ حيث كان مركز التجارة الدولية (ITC) قد سلّط الضوء على هاتين السلعتين باعتبارهما ذات إمكانات عالية. وأشار مركز التجارة الدولية إلى أن الطماطة هي المُنتَج الذي يتمتع بأعلى طلب متوقع من حيث الواردات؛[14] في حين من المتوقع أن يصل الطلب على منتجات الدواجن في العراق إلى 1.3 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025.[15]

مربّو الدواجن العراقيون

المُدخلات

في جنوب العراق، هناك نوعان من مشاريع تربية الدواجن: الدجاج الذي يتم تربيته من أجل اللحوم وإنتاج البيض، حيث يتم إنتاج الكتاكيت من الدجاجات التي عادة ما تستورَد من هولندا أو تركيا. سعر الشراء الحالي لدجاج اللحم هو دولار واحد للدجاجة الواحدة، أما سعر الدجاج البيّاض فهو 1.30 دولار للدجاجة الواحدة. والأسعار الحالية مرتفعة جداً، لأن الصيصان تُستورَد وتضاف إلى سعرها رسوم جمركية ورسوم الاستيراد. عدد قليل من المزارعين فقط، لديهم مُفرِّخات دواجن خاصة لإنتاج البيض، لكن معظم أصحاب حقول الدواجن يشترون الصيصان لإنتاج اللحوم أو البيض. وكان العراق في الماضي ينتج جميع الصيصان اللازمة لقطاع الدواجن المنزلية من خلال مركز إباء للبحوث التابع لوزارة الزراعة، وهو مركز متخصص في تطوير إنتاج الدواجن والأبقار والأسماك، وخلق أجيال جديدة قادرة على تحمل المناخ العراقي.

هناك ثلاثة أنواع من الأعلاف المستخدمة:

1. الأعلاف الخشنة، وتشمل فول الصويا والذرة والقمح والبروتين والشعير؛
2. الأعلاف المتوسطة، وتشمل نفس مكونات الأعلاف الخشنة، ولكن بنسب مختلفة؛
3. الأعلاف الناعمة، وتشمل نفس مكونات الأعلاف الخشنة، ولكن بنسب مختلفة.

ووفقاً لخبراء الصناعة الذين تمت مقابلتهم عام 2020، فإن الطلب على علف الدجاج أكثر من العرض. ويتم تصدير علف الدجاج المنتَج في محافظة ذي قار إلى المحافظات المجاورة، كالبصرة وميسان. وهناك أيضاً معمل لإنتاج أعلاف الدجاج في محافظة المثنى. ويمكن إنتاج الذُرة والزيوت النباتية واللقاحات والأدوية محلياً لدعم مربّي الدواجن، أو دعمهم لاستمرار وزيادة الإنتاج.

التحديات العامة

بالنسبة لدجاج اللحم، يحدث تلف كبير أثناء الإنتاج؛ إذ تموت أثناء عملية الإنتاج 100 دجاجة تقريباً من أصل 1.000 دجاجة، يتم التخلص منها بالحرق؛ في حين يباع سماد الدجاج مقابل 100 دولار أمريكي تقريباً للطن الواحد. ويباع سماد الدجاج من خلال التجار المحليين الذين يشترون من المزارعين ثم يبيعون للمزارعين الآخرين. وتحدث الخسائر أيضاً أثناء النقل، بسبب وضع عدد كبير من الدجاج في أقفاص صغيرة، ولأن الصناديق تنكسر عادة. ويمكن تقليل مستوى التلف في حال استخدام وسائل نقل حديثة، كشاحنات نقل الدجاج، على سبيل المثال. كما تُعَّد نشارة الخشب المستخدمة في أرضيات الدواجن سبباً آخر للتلف؛ وعادة ما يتم حرقها أيضاً بعد فترة من استخدامها.

يطلَق على عملية تخزين الدجاج قبل بيعه بالمناورة، وعادة ما تستغرق يوماً إلى ثمانية أيام. وكلما طالت مدة التخزين، زادت التكاليف؛ لذلك، يحاول المزارعون الحد من ذلك قدر الإمكان. وتشير التجارب إلى أن إدخال أجهزة التدفئة والإضاءة الحديثة من شأنه أن يزيد من الإنتاجية. ويميل المزارعون في جنوب العراق حالياً إلى استخدام المراوح أو أنظمة التبريد بالرذاذ، للتحكم في درجات الحرارة داخل قاعات الدواجن. كما يجب معالجة المياه المخصصة لأنظمة التبريد بالرذاذ وتغذية الدواجن بسبب الملوحة. وعادة ما يتم تركيب أنظمة التناضح العكسي في المزارع لمعالجة الاحتياجات المائية، بتكلفة تتراوح بين 15.000 و40.000 دولار لكل نظام.[16]

14 مركز التجارة الدولية، يصدر قريباً: استراتيجية العراق للتنمية المستدامة في قطاع الطماطة.
15 مركز التجارة الدولية، يصدر قريباً: استراتيجية العراق للتنمية المستدامة في قطاع الطماطة.
16 بحثا عن فرص اقتصادية للأعمال الزراعية في العراق.

مزارعو الطماطة العراقيون

المدخَلات

يترك المزارعون الأرض لبعض الوقت بعد حرثها؛ ثم يقسمونها إلى قطع محددة ويضيفون اليها الأسمدة العضوية (الأسمدة الحيوانية وثنائي فوسفات الأمونيوم) والمبيدات الحشرية ومبيدات الفطريات، وتسوية التربة وزرع بذور الطماطة. ويتم جمع الطماطة يدوياً، وتعباً لاحقاً في صناديق بلاستيكية لتسويقها. ويقرّر المزارعون عدد الطماطة التي يجب زراعتها بناء على طلب مستهلكي الطماطة وإنتاجية المزرعة. وبعد جمع الطماطة، يضعها المزارعون في صناديق بلاستيكية ثم يبيعونها لتجار الجملة الذين يجمعون الطماطة (وغيرها من الخضروات) بالسيارات. ويبيع المزارعون الطماطة إلى السوق يومياً؛ وتكون التجارة على أساس الثقة، ولم يستخدم أي من المزارعين الذين قابلتهم المنظمة الدولية للهجرة عقود بيع أو ما شابه ذلك.

التحديات

ازداد إنتاج الخضروات في العراق في السنوات الأخيرة، خاصة بالقرب من المراكز الحضرية التي عادة ما تستخدم تقنيات حديثة نسبياً في الزراعة، بما في ذلك البيوت الزجاجية. مع ذلك، كان التحدي الرئيسي الذي يواجه المزارعين والمنتجين هو تحقيق معايير الجودة والحفاظ عليها على طول سلسلة القيمة. ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض جودة المدخلات وكثافة رأس المال في الزراعة. ووفقاً لمركز التجارة الدولية، بلغ استهلاك الأسمدة في عام 2016 بين منتجي الطماطة في العراق 35.8 كيلوغراماً فقط لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، مقارنة بمتوسط إقليمي قدره 94.8 كيلوغراماً للهكتار الواحد. وفي الوقت الحالي، يتم توفير 60%-70% من استهلاك الخضروات بالاستيراد من الدول المجاورة.

تميل أسعار الطماطة إلى الانخفاض عندما تدخل كمية كبيرة من الواردات إلى السوق، خاصة من إيران وتركيا. وتعتبر منافسة الواردات أمراً صعباً للمزارعين المحليين، لأن المزارع التركية والإيرانية شركات كبيرة مدعومة من الحكومة. كما يعتبر التلف أيضاً مشكلة رئيسية في إنتاج الطماطة، وعادة ما يحدث خلال مرحلتي الإنتاج والنقل. وترتفع نسبة التلف بارتفاع نسبة الواردات من الخارج، ولا يستطيع المنتجون المحليون بيع الطماطة في الوقت المناسب. وتستورَد الطماطة عموماً من إيران وتركيا، وأحياناً من أفغانستان أو مصر أو الدول الأوروبية أو سوريا. ووفقاً للمزارعين الذين تمت مقابلتهم، يمكن الحفاظ على الطماطة المستوردة لفترة أطول من المحلية. كما يعتمد تاريخ انتهاء صلاحية الطماطة المحلية على الموسم، حيث يتم الحفاظ على الطماطة المحلية لفترة أطول في الشتاء منها في الصيف. وتُعّد الطماطة المنتج الرئيسي لمعظم المزارعين (إلى جانب الباذنجان والخيار).[17]

17 بحثا عن فرص اقتصادية للأعمال الزراعية في العراق.

الاعتبارات الخاصة بالسياسة العامة

التدخلات المحتمَلة

تشمل التدخلات التي تحتاج إلى أولوية الدعم على مستوى المَزارع الشخصية، ما يلي:

معالجة نقص الوصول إلى المياه

توفير التمويل اللازم لحَفر الآبار وتجهيزها: في العراق، لا يتكافأ توافر موارد المياه الجوفية مع نوعية المياه الجوفية إلى حد كبير. فهناك حوالي 88.000 بئر ماء في جميع أنحاء البلاد، لكن العدد يكون أن يكون أعلى، بكثير بسبب الآبار المحفورة بشكل غير قانوني. ويتطلب هذا النوع من التدخل ترخيصاً من الهيئة العامة للمياه الجوفية في وزارة الموارد المائية. وفي بعض المناطق يستغرق الحصول على الترخيص أسبوعين، كما هو الحال في قضاء الزبير بمحافظة البصرة. وينبغي أن يشمل التمويل ما يلي: حفر الآبار وتطوير واختبار وتركيب مضخات VFD التي تعمل باستخدام مصادر طاقة مختلفة.

تقديم الدعم لأنظمة الرّي بالتنقيط والرّي تحت السطحي: يتضمن الرّي بالتنقيط، إرواء التربة بالماء بمعدلات منخفضة جداً (2-20 لتراً/ ساعة) عبر شبكة من الأنابيب البلاستيكية الرفيعة المزودة بمنافذ تسمى القطّارات، بحيث يتم ترطيب جزء من التربة التي تنمو فيها الجذور فقط، على عكس الرّي السطحي أو الرّي بالرّش، الذي يقوم بترطيب التربة كلّها. ويعتبر استخدام الرّي بالتنقيط، أكثر طرق الرّي شيوعاً، لما يوفرّه من رطوبة مرتفعة في التربة. لذا، يمكن أن يشمل التمويل توريد المواد اللازمة لأنابيب المياه والتجهيزات والمضخات للمزارع والبيوت الزجاجية. ورغم أن مزارعي الطماطة يميلون إلى استخدام الرّي بالتنقيط، إلاّ أنهم يحتاجون إلى حوالي 9.000 دولار لكل مزرعة من حيث استبدال وإعادة تركيب أنابيب الرّي التالفة. أما الرّي تحت السطحي فهو تقنية مشتقة من الرّي السطحي التقليدي، ويمكن أن يكون ذا صلة في سياق العراق. وتعتمد هذه التقنية على تقليل التبخّر، واستخدام المياه بشكل أكثر كفاءة من الرّي السطحي. ويعتمد العمق الذي تُدفَن فيه الأنابيب الجانبية (المستخدمة أيضاً في الرّي التقليدي) في الغالب على ممارسات الحراثة والمحصول المُراد. وهذه تقنية مكلفة وتحتاج إلى تصميم وصيانة من قبل متخصصين؛ لكنها طريقة فعالة للغاية لنقل الماء مباشرة إلى الجذور؛ وهي مناسبة تماماً للمناطق الصحراوي والعاصفة؛ إذ يتم ترشيح الماء قبل دخوله إلى أنابيب التوزيع، لتقليل خطر الانسداد.

لدعم إنتاج القمح والحبوب والذُرة

تمويل أنظمة الرّي المحوري والخطّي لحقول الحبوب: الرّي المحوري هو طريقة لإرواء المحاصيل بطريقة تشبه هطول الأمطار. إذ يتم توزيع الماء بواسطة شبكة من الأنابيب والمرشّات بحيث يتناثر الماء إلى قطرات صغيرة عند سقوطه على الأرض. وبهذه الطريقة، تحصل المحاصيل على الكمية المطلوبة من المياه اللازمة لنموها دون إهدار للمياه الزائدة. لكن تكلفة كل وحدة من هذا النظام مرتفعة نسبياً، وبالتالي فهي الأنسب للحقول المتوسطة والكبيرة.[18]

لدعم إنتاج البيض والدواجن

توفير التحويلات النقدية للأعلاف والأسمدة: يشير منتقدو نظام البطاقة التموينية إلى أن المزارعين نادراً ما يستفيدون من هذا النظام، وأنه مفيد للعديد من العائلات العراقية الغنية التي ليست بحاجة حقيقية إليه. وبالمثل، أظهرت التجربة أن برنامج دعم الأسمدة أيضاً لا يخلو من صعوبة، إذ يمكن أن تصل المساعدة بعد فوات الأوان. وبدلاً من ذلك، يمكن لتوفير تحويلات نقدية إلى المزارعين الضعفاء أو ذوي الدخل المنخفض في الوقت المناسب (على سبيل المثال، لمنتجي الطماطة في حالة الموسم) الدعم النقدي لمزارعي الدواجن والبيض لشراء الأعلاف أن يكون دعماً لا يقدّر بثمن. وثمة خيار آخر يتمثل في دعم مربّي الدواجن بعلف الدجاج نقداً.

الرسوم الجمركية على الواردات: دعمت حكومتا بغداد وأربيل مبادرات لتعزيز وحماية الإنتاج الغذائي المحلي. وبحسب استراتيجية جديدة لقطاع الطماطة في العراق، تُعّد الطماطة الطازجة المحصول الأكثر طلباً في العراق، بقيمة تقدر بـ 183 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2025. وكان قرار حظر الاستيراد الذي أصدرته حكومة إقليم كردستان وبقية أنحاء البلاد عام 2020 أحد وسائل حماية الإنتاج المحلي، لكن القرار لم يعُد سارياً بحسب المزارعين الذين تحدثت إليهم المنظمة الدولية للهجرة. وأفاد موقع "المونيتور" الإخباري بأن الحدود قد تبقى مفتوحة لمدة 3 أشهر من أجل السماح لجميع المنتجات بالدخول إلى السوق. غير أنه ينبغي على الفور إعادة النظر في حظر استيراد الطماطة أو تطبيق التعريفات الجمركية على

18 المنظمة الدولية للهجرة، تطوير البنية التحتية للري على نطاق صغير في العراق: مراجعة جدوى، آت قريبا.

الطماطة المستوردة من أجل حماية الإنتاج المحلي، ومنع الإفراط في المديونية بين مزارعي الطماطة.

تمويل الصناعات المتعلقة بالطماطة: يعّد معجون الطماطة أكثر منتجات الطماطة شعبية، ويستخدم في مجموعة واسعة من المأكولات في العراق، وكذلك الحال بالنسبة لمادتّي الكاتشب والصاص القائمتين على الطماطة. مع ذلك، أغلقت معظم مصانع مشتقات الطماطة أبوابها، ولم تعد هناك في الوقت الحاضر سوى قدرات محدودة من صغار المنتجين. وفي الوقت الحاضر أيضاً، من الصعب أن ينافس معجون الطماطة مثيله المستورد بسعر أرخص. وعلى الرغم من الخطط المحلية لإنتاج معجون الطماطة في إقليم كردستان العراق، إلا أنها لم تتحقق.

تبدأ عملية صنع معجون الطماطة بفرز قشور الطماطة وبذورها، ثم استخلاص الطماطة وعصرها. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لعمل واحد 10 أطنان يومياً من معجون الطماطة. وللحصول على هذه الكمية من المعجون، نحتاج إلى 35 طن من نوع محدد من الطماطة يومياً. ولعلّ لنظام البطاقة التموينية الذي يتضمن توزيع معجون الطماطة ضمن مفرداته، علاقة بدعم جهود المزارعين في تغيير نوع الطماطة المستخدمة في صناعة المعجون والكاتشب والصاص أيضاً.

انعكاسات نهائية

حتى قبل الأزمة الأوكرانية، ساهم تغير المناخ وفتح الحدود وانخفاض قيمة الدينار العراقي، في تراجع ثقة القطاع الزراعي العراقي وأولئك الذين ما زالوا نشطين في مواجهة تكاليف متزايدة لدى ممارسة الأعمال التجارية.

فعلى سبيل المثال، أفادت عيّنة من 200 مزارع طماطة في البصرة، أن أصحاب الأعمال كانوا مدينين بالفعل بحوالي 8,147 دولار أمريكي لكل مزرعة في عام 2022. وهناك توجّه لدى مزارعي الطماطة نحو اتخاذ قرار بتخفيض المساحات المزروعة والاعتماد على الديون غير الرسمية. وتعكس ديون 184 شركة دواجن في البصرة البالغة 22.880 دولاراً، الحجم الكبير والقيمة الثابتة للعديد من شركات الدواجن. وإذا دعت الحاجة أن تبقى الحدود مفتوحة أمام الواردات لضمان استمرار المواد الغذائية الرخيصة، ينبغي أن يحصل المزارعون الضعفاء أيضاً على مبالغ نقدية أو فواتير للمدخلات الزراعية ليتسنى لهم مواصلة الإنتاج، وإلاّ فهناك خطر كبير أن يؤدي إغلاق مزيد من المزارع إلى زيادة الحد من الإنتاج الغذائي المحلي داخل العراق.

وليس من المؤكد أن تؤدي التغييرات في نظام البطاقة التموينية إلى مساعدة المزارعين بشكل مباشر. كما أن الفواتير تتطلب إدارة، ومن شأنها أن تؤدي إلى التواطؤ أو السعي للكسب الرّيعي. وعليه، تُعَّد التحويلات النقدية لبعض التدخلات المذكورة أعلاه الطريقة الرئيسية الموصى بها للمُضي قُدماً بالمساعدة في الإفراط في المديونية بين المنتجين. وقد لا تكون القروض في هذه الحالات مناسبة أيضاً، نظراً لخطر الاقتراض المتعدد. وحيث أن المالية العامة تنظر عادة في السياسات التصحيحية التي تعالج إخفاقات السوق وسياسات إعادة التوزيع لتحسين الرفاه الاجتماعي، فإن الصراع الأوكراني يطرح سياقاً ينبغي للعراق أن يعمل فيه على كلا الجانبين. وتحتاج الأسَر الضعيفة إلى الوصول إلى الغذاء الجيد بأسعار معقولة؛ ويحتاج نظام البطاقة التموينية إلى الإشراف والمراجعة، ويحتاج المزارعون العراقيون إلى حمايتهم من الواردات الرخيصة. هذه ليست مسائل متوافقة إذا كان بالإمكان دعم تكاليف المدخلات والإنتاجية الزراعية للمزارعين العراقيين. إذ تُظهِر الخبرة المكتسبة من المنح النقدية المشروطة خلال جائحة كورونا أن الدعم المقدّم للمزارعين، لا يعني بالضرورة تشويه السوق أو مخاطر أخلاقية؛ بل يمكن أن يكون خطوة واحدة بالتنسيق مع الشركاء، لإعداد المزارع الخاصة وتمكينها من التنافس في أسواق التصدير، أو الحصول على استثمارات مالية رسمية في نهاية المطاف.

المنظمة الدولية للهجرة العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

مجمع يونامي (ديوان 2)
المنطقة الدولية،
بغداد، العراق

IOMIraq@

© 2022 المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو تقنية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.